مخاوف من إضافة مليون نسمة للسكان 2025م

توقعات بارتفاع نسبة الفئة السكانية في سن العمل إلى 59%

تقرير/أحمد الطيار

يبدي المجلس الوطني للسكان تخوفه من تسارع وتيرة النمو السكاني في اليمن بشكل ملفت فعقب دراسات حديثة كشفت أن المتزوجين اليمنيين سيتمكنون خلال العقد القادم من إضافة مليون نسمة في فترة تقل عن عام ونصف فقط ما يعني أن سكان اليمن سيبلغون 34 مليون نسمة بحلول 2025م .

ورغم خطورة هذه الأرقام على التنمية في اليمن مستقبلا فإن المتوقع خلال هذه الفترة أن تزيد نسبة الفئة السكانية في سن العمل (64-15سنة) من حوالي 50% إلى 59% من إجمالي السكان في آخر الفترة وهو ما يفتح أمام اليمن فرصة ما يسمى بالنافذة الديموغرافية يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية إذا أحسن استغلالها .

ولتلافي عدم الاستغلال الأمثل لهذه الزيادة السكانية والمخاوف من فشل نجاحها في ظل نقص الموارد والخطط العملية يواصل المجلس الوطني للسكان قد دق ناقوس الخطر معلنا للحكومة أن عليها التحرك وبشكل منظم مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين للمضي قدما في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للسكان دون تهاون ، محذرا من سيناريوهات كارثية على النمو الاقتصادي إن استمر مؤشر نمو المواليد عند نسبته الحالية والبالغة 3%.

وتعتبر المشكلة السكانية واحدة من اكبر المعوقات التي تواجه التنمية في اليمن ليس في الحاضر فحسب ولكن في المستقبل أيضا ، وهذا في حد ذاته مشكلة كبيرة شددت عليها الخطة الخمسية الرابعة 2015-2011م .

وتبين دراسة عن الأرقام الجديدة لأعداد السكان المتوقع دخولهم كمواليد جدد أعدها الخبير السكاني مجاهد الشعب أن الوضع أكثر فتامة وفقا لإسقاطات عدة حيث متوقع أن يتجاوز السكان أكثر من 50 مليون نسمة عقب عقدين.

وقدر عدد سكان اليمن عام (2010م) بـ 23,2 مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ هذا العدد 34 مليون نسمة عام 2025م (في ظل البديل المتوسط) وتتميز هذه المرحلة بأن معدل الولادات سيميل إلى الانخفاض حيث ستصل إلى 27 ولادة حية لكل الف مع آخر الفترة بعد أن كان 37 ولادة حية لكل الف من السكان عام 2004م ،ومعدل وفيات مستمر في الانخفاض التدريجي (ليصل إلى 7 حالة وفاة لكل ألف من السكان في آخر الفترة) ،وستكون المحصلة نمو سكاني ينخفض (من حوالي 3% في أول الفترة إلى 2,1% في أخرها ويتوقع استمرار هجرة سكانية من الريف إلى الحضر مع هجرة خارجية بشكل اقل من الفترة السابقة كما يتوقع خلال هذه الفترة أن تزيد نسبة الفئة السكانية في سن العمل (64-15سنة) من حوالي 50% إلى 59% من إجمالي السكان في آخر الفترة وهو ما يفتح أمام اليمن فرصة ما يسمى بالنافذة الديموغرافية يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية اذا أحسن استغلالها .

وتتمثل الرؤية المستقبلية لتفعيل العمل السكاني في إطار نظام مؤسسي في ضرورة استمرار دعم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وتوسيع هيكلها الإداري بما يستوعب المستجدات وتفعيل عمل لجان التنسيق السكانية واستكمال إنشاء لجان مشابهة في بقية المحافظات الأخرى.

كما يتطلب الأمر مراجعة بعض التشريعات والقوانين بما ينسجم وأهداف السياسة السكانية وسد الثغرات القانونية التي لم يصدر بشأنها تشريع .

محافظ حضرموت يدعو إلى إعادة تأهيل الطرقات بالمكلا

المكلا/سبأ

ناقش مجلس إدارة صندوق النظافة والتحسين بساحل حضرموت في اجتماعه أمس بالمكلا برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني تقريراً عن إعادة تأهيل شارع المؤسسة العسكرية إلى جولة (الله أكبر).

واطلع الاجتماع على تقريرين عن مستوى النظافة في مدينة المكلا ووضع الإنارة في عدد من المتنفسات، واستمع من مدير النظافة بمديرية مدينة المكلا أسامة باسعد لتقرير عن مستوى النظافة في المدينة خلال شهر رمضان المبارك.

وفي الاجتماع أكد محافظ حضرموت أهمية إظهار مدينة المكلا بالمظهر اللائق، مشدداً على ضرورة إزالة مخلفات البناء من الشوارع الرئيسية نظراً لما تسببه من خطر على المارة وسائقي السيارات، وضرورة إنارة الحدائق والمتنفسات العامة وإعادة تأهيل الطرقات.

مناقشة احتياجات سقطرى من الخدمات الأساسية

سقطرى/سبأ

ناقش اجتماع برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون ارخبيل سقطرى عيسى الصيدهي أمس بأرخبيل سقطرى قضايا واحتياجات الأرخبيل من الخدمات الاساسية كالكهرباء والمياه والصحة والتعليم .

وفي الاجتماع الذي ضم عدداً من مشائخ المناطق النائية في الأرخبيل أكد الوكيل الصيدهي حرص السلطة المحلية واستعدادها التعاون في توفير هذه الخدمات ، وتقديم دورات تدريبية تستهدف المناطق النائية في مجال القابلات والتوليد.

ضبط 400 طن من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية بأمانة العاصمة

صنعاء - سبأ

ضبطت صحة البيئة بمكتب الأشغال العامة والطرق بأمانة العاصمة صنعاء 400 طن من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية .

وأوضح أمين عام محلي الأمانة أمين محمد جمعان لـ(سبأ) أنه تم أمس أتلاف 170 طناً من المواد الغذائية المختلفة المنتهية الصلاحية من إجمالي الكمية المضبوطة, فيما سيتم إتلاف بقية الكمية خلال الأسبوع القادم.

وأوضح جمعان أن الكمية المضبوطة تم جمعها من مختلف الأسواق والمحال التجارية للتجزئة وبيع الجملة والمخازن بكافة المديريات .. مثمناً الجهود المبذولة من قبل صحة البيئة ومكتب الأشغال ومكتب الصناعة والتجارة ومدراء عموم وأمناء المديريات الذين تفاعلوا مع الحملة الرقابية الميدانية على الأسواق.

من جانبه أكد مدير عام الأشغال العامة والطرق بالأمانة المهندس عبدالرقيب عطاء أن المحال التجارية وأصحاب المخازن والأسواق الذين تم ضبط كميات من المواد الغذائية المنتهية لديهم تم التعامل معهم وفق القانون وإحالة تلك المخالفات للنيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.

الانتهاء من إصلاح عدد من المعدات الزراعية بعمران

عمران /سبأ

تفقد وكيل محافظة عمران المساعد عبدالرحمن الغولي ومدير عام مكتب الزراعة بالمحافظة المهندس علي وهاس سير اعمال الصيانة واعادة تاهيل واصلاح عدد من المعدات الزراعية بمشتل قاع البون الزراعي.

وخلال الزيارة أوضح المهندس وهاس انه تم الانتهاء حتى الآن من اصلاح خمس معدات زراعية تماما وان العمل جاري في اصلاح بقية المعدات بتمويل من اللجنة الدولية للصليب للاحمر.

وقد حث الوكيل الغولي على سرعة تاهيل واصلاح المعدات الزراعية ضمن خطة اعادة تاهيل مشتل البون الزراعي .

توزيع مساعدات غذائية بمحافظتي عدن وأبين

عدن/سبأ

استفادت نحو 165 امرأه في عدن وابين من المساعدات الخيرية التي وزعتها الجمعية اليمنية للمرأة والخدمات الاجتماعية بعدن أمس .

وأوضحت رئيسة الجمعية انيسه طربوش لوكالة الانباء اليمنية "سبأ" أن المساعدات شملت سلة غذائية وملابس وتمور .. مشيرة إلى أن عملية التوزيع ستتواصل لتشمل النساء المعنفات ممن تم حصرهن بالتنسيق مع عدد من الجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات لهن والنزول الميداني إلى دار الايتام للغرض نفسه.

وكانت فرق طوعية نسوية من الجمعية قامت بتوزيع السلة الغذائية لعدد من الفئات المحتاجة من اسر الصيادين في المناطق الساحلية بمديرية البريقة وعمران وفقم والحسوة والخيسة وافطار الصائمين المناوبين في المرافق الخدمية والنقاط العسكرية وشرطة السير.

محلي شبوة يبدأ أعمال دورته الثانية ويشدد على تفعيل الرقابة المالية

شبوة/سبأ

بدأ المجلس المحلي بمحافظة شبوة أمس أعمال دورته الاعتيادية الثانية برئاسة محافظ المحافظة رئيس المجلس أحمد باحاج وبحضور أمين عام المجلس عبدربه هشلة.

وستكرس الاجتماعات لمناقشة تقريرين عن النشاط العام لرئاسة المجلس وهيئته الإدارية بين الدورتين وتقارير اقتصادية وهامة ونصف سنوية عن أنشطة الاستغلال والتنمية للثروة السمكية ومستوى تنفيذ المشاريع الزراعية ومستوى سير الأنشطة والاستثمارات السياحية ومستوى العمل في عدد من شبكات الطرق الرئيسة بالمحافظة.

وكان المجلس قد أقر في دورة استثنائية له برئاسة محافظ المحافظة وحضور أمين عام المجلس المحلي الحسابات الختامية لموازنة السلطة المحلية بالمحافظة للعام الماضي والتي بلغت خلاله الموارد العامة للمحافظة 14 ملياراً و243 مليوناً و469 ألف ريال، بنسبة زيادة طفيفة عن الربط المقرر لها بنسبة 2.11%.

وأوضح مدير عام المالية بالمحافظة في مذكرة تفسيرية وتحليلية للإيرادات والنفقات للتبويب الاقتصادي والرأسمالي والاستثماري للموازنة على مستوى كافة الوحدات الادارية بالمحافظة وعموم مديرياتها، منوها بأن قيمة الاستخدامات العامة للموازنة خلال نفس الفترة بلغت 13 ملياراً و456 مليوناً و300 ألف ريال.

وأرجع الفائض النقدي في هذه الموازنة والمقدر بنحو 787 مليوناً و160 ألف ريال إلى عدم استغلال الاعتمادات الاستثمارية لعدد من مشروعات التنمية في بعض مديريات المحافظة، لافتا إلى أنه تم ترحيل هذه الاعتمادات إلى حساب السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات للعام الجاري.

وقد أشاد محلي شبوة بالجهود التي بذلها رئيس وأعضاء لجنة إعداد الحسابات الختامية للموازنة العامة للمحافظة للعام الماضي، وشدد على ضرورة تفعيل الرقابة المالية في مختلف وحدات الخدمة العامة التي طالب قياداته الإدارية بضرورة حسن استغلال موارد الموازنة السنوية المعتمدة لهم في خدمة وتطوير الأداء العام لوحداتهم وتحقيق معدلات انجاز فعلية ومتقدمة للتنمية المحلية بالمحافظة والحرص على كفاءة استغلال الموارد المالية المعتمدة لها سنويا.

وطالب المجلس المحلي بمحافظة شبوة قيادة أمن المحافظة بضرورة العمل على تأمين الأسواق العامة بالمحافظة خاصة الأسواق التجارية المتواجدة في عتق عاصمة المحافظة والتي تشهد هذه الأيام حركة تسوق كبيرة ومتزايدة.

نجاح اليمن اقتصاديا يتطلب إدارة حكومية تتمتع بالكفاءة

خاص/

قال الدكتور عبدالله العاضي: إن اليمن كغيرها من الدول النامية بحاجة أكثر إلى إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي, وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية, نتيجة لضعف الاستقرار الاقتصادي والمتمثل في عجز الموازنة العامة, والميزان التجاري وارتفاع معدلات نمو الأسعار وضعف الاستقرار الاجتماعي والذي يتجسد في تدني مستوى التنمية البشرية, مما ينعكس في انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بالمقارنة مع نسبة الإنفاق على الدفاع , وهذا يمثل أبرز الاختلالات الاقتصادية والتحديات لليمن في المستقبل التي تعاني أيضا ضعفا في النمو الاقتصادي, إذ يعتمد الاقتصاد على مورد قطاع النفط بشكل رئيسي.

مؤكدا أن مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مازالت ضعيفة, إضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي, وهذه الاختلالات تحتاج إلى تدخل الدولة كإجراء وقائي من التدهور والتراجع .

وأشار إلى أن هذا التدخل في النشاط الاقتصادي لا يعني إلغاء الحريات وإنما تتدخل الدولة بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية وإصلاح الوضع الاجتماعي وكذا تحقيق النمو الاقتصادي, بمعنى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يركز على الجانب المادي وليس على الجانب النقدي كما تسعى إليه نظرية صندوق النقد والبنك الدوليين المعتمدة على النظرية النقدية.

وطبقا للخبير فقد فشلت الإصلاحات الاقتصادية في اليمن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحقيقي وضمان استدامة بالرغم من مرور أكثر من خمس عشرة سنة على تطبيقها ، وهذا يتضح من خلال مؤشرات عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وقصور السياسيات الاقتصادية المتبعة لمعالجة معدلات التضخم وسعر الصرف، بالإضافة إلى ضعف أداء السياسات الاقتصادية والمرتبطة بجانب الإنفاق الاجتماعي والبيئي.

مؤكدا وجود قصور في السياسيات الاقتصادية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي هذا لا يسهم في إصلاح الوضع الاقتصادي في اليمن ، وهو ما يتطلب جهداً كبيراً لضمان نجاح برنامج السياسات الإقتصادية الذي يجب أن يكون ملائماً لظروف اليمن المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي وواقعة الاجتماعي والثقافي .

وحدد استاذ الاقتصاد بجامعة عمران متطلبات من الدولة تضمن نجاح السياسات الاقتصادية في اليمن خاصة وأن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدول سواءاً كان ذلك في ظل النظرية الرأسمالية أم نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي بحاجة إلى حماية ورعاية يتعاون في تحقيقها الأفراد والجماعات، لذلك كانت الحاجة إلى تدخل الدولة في الإنتاج والنشاط الاقتصادي, وهو ما أظهرته الأزمة المالية العالمية في عام 2007م ضرورة التدخل الشديد للدولة في الاقتصاد لتدرجه أن الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية رائدة النظام الاقتصاد الرأسمالي الحر خصصت ميزانية بقيمة 700 مليار دولار في بداية الأزمة من أجل سيطرة الدولة على المشروعات المنهارة ومساعدة بعض المشروعات المتعثرة .

الموازنة

ويستدعي تحقيق الاستقرار في الجانب الاقتصادي إعادة النظر من جانب الدولة من خلال الموازنة العامة بحيث يتم ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري وربط الأجور والمرتبات بالأداء والإنجاز وكذا زيادة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذا الاهتمام بالميزان التجاري بحيث يتم دعم الصادرات المحلية وتقليل الواردات وذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء عمل حماية انتقائية لبعض الصناعات الوطنية وتشجيع الصناعات التي تمتلك اليمن فيها ميزة نسبية مثل الاهتمام بالجانب الزراعي لاسيما زراعة القطن بغرض صناعة الأقمشة والمنسوجات لتقليل الطلب الخارجي لهذه السلع وكذلك دعم الصناعة التحويلية مثل مواد البناء وغيرها من المواد التي تتوفر خاماتها في اليمن, الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق انخفاض في معدلات التضخم وسعر الصرف مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

التعليم

وبحسب الدكتور العاضي فإن الاستقرار الاجتماعي يعد جانباً مهماً في إحداث التطور والاستقرار الاقتصادي وهذا يتطلب الاهتمام الكبير بالتعليم بحيث يتم الاهتمام به من خلال توفير المستلزمات الضرورية لرفع المستوى النوعي في الكفاءة والمهارة لإفراد المجتمع ويأتي ذلك من خلال توجيه الإنفاق على التعليم نحو الاستثمار في العنصر البشري وكذا الاهتمام بالصحة باعتبار الرعاية الصحية لأفراد المجتمع ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وذلك يتطلب زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة وتوجيهها نحو الجانب الذي يسهم في رفع المستوى الصحي للأفراد وبما يضمن تنمية بشرية مستدامة بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية وهذا يتم من خلال رفع مخصصات الإنفاق بغرض زيادة القدرات الأساسية لأفراد المجتمع وتقليل الجوع ونقص التغذية مما يسهم في أحداث النمو المستدام , وذلك من شأنه أن يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

موارد

واقترح الخبير الاقتصادي من أجل زيادة العائد الاقتصادي استخدام الموارد الاقتصادية بشكل أمثل وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل القوى وخلق فرص عمل جديدة وهو ما يتطلب إحداث تغيير في هيكل الإنتاج بحيث يتم تقليل الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية المعتمد على النفط والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى مثل قطاع الزراعة والثروة السمكية والسياحة وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع خدمات الموانئ والنقل البحري.

الميزان التجاري

وشدد على أهمية تعزيز موقف الميزان التجاري اليمني وتقليل الاعتماد على صادرات النفط وذلك من خلال الاهتمام بتصدير الثروة السمكية والمنسوجات والاستخدام الأمثل للموارد غير المستغلة من خلال استخدام الموارد المتاحة بشكل يعكس الفائدة الاقتصادية الحقيقية لبعض الموارد مثل الزكاة والوقف, إلا أن هذا يتطلب توفير الإدارة ذات الكفاءة العالية والاهتمام بنشر الوعي بين فئات المجتمع وتشجيعهم على إحياء مورد الزكاة والوقف والعمل على إعطاء الزكاة والوقف أهمية خاصة في رسم السياسات المالية للاقتصاد.

استثمارات

وأضاف: إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب جذب كثير من الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التصدي للعوامل التي تعيق جذب الاستثمار وبخاصة مسألة الفساد الإداري والمالي لذلك هناك ضرورة لتطبيق النظام والقانون على كل أفراد المجتمع والحرص على محاسبة كبار موظفي الحكومة وكذا تقليل احتكار أي نوع من النشاط الاقتصادي وتسهيل الإجراءات الرسمية ووضوحها وشفافية القرارات وتوفير الاطمئنان بالإضافة إلى إصلاح الجهاز الإداري العام عن طريق اختيار العاملين على أساس الكفاءة والأمانة وبشفافية تامة مع توفير الدعم اللازم والأجور الملائمة لهم.

وخلص إلى أن نجاح اليمن اقتصاديا يتطلب توفر المؤسسات الإدارية الفعالة إذ تعتمد فاعلية المؤسسات الإدارية على مدى توفر مؤسسات تشريعية منتخبة وممثلة لسيادة أبناء المجتمع ووجود قضاء نزيه ومستقل وفعال واعتماد الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات إذ يعد استيعاب التقنية الحديثة أحد الأساليب العلمية اللازمة لتحقيق الإنجازات الاقتصادية، كما أن اختيار التقنية الملائمة لاستغلال الموارد المتاحة جزء هام من اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط الاقتصادي.

خبراء: انخفاض إنتاجية القطاع السمكي نتيجة تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات

محمد راجح

أكد خبراء انخفاض انتاجية القطاع السمكي الذي يعد من القطاعات الاقتصادية الواعدة والذي يجب ان ينال اهتمام كبير ضمن الخطة التنموية خلال الفترة القادمة. وأرجع الخبراء ذلك إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الإستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلا عن وجود بعض المعوقات المتعلقة بإمكانية التصدير إلى الخارج.

ويعاني هذا القطاع الاقتصادي وجود العديد من المعوقات والاختلالات في قطاع الأسماك أهمها ضعف إدارة هذا القطاع والتي تعد من أهم المشكلات والتحديات التي تعيق تنميته واستنزاف موارده، بالاضافة الى ضعف فعالية القطاع الخاص في مختلف أنشطة القطاع السمكي الإنتاجية والخدمية.

ويؤكد الخبير الاقتصادي عبدالله السماوي استنزاف موارد هذا القطاع بسبب الاصطياد غير القانوني وضعف البنية التحتية للأنشطة السمكية من موانئ صيد ومراكز إنزال ومواقع حراج وكذا شحة المعلومات حول الموارد السمكية وخاصة الأحياء البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالحبار والشروخ والجمبري وغيرها.

لافتاً إلى تنمية هذا القطاع إلى تحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الإنتاج مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية وتنميتها وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي.

وترى دراسة حديثة اعدها السماوي ضرورة تنفيذ خطة لتطوير هذا القطاع تتضمن مجموعة من البرامج والسياسات تتمثل في تأسيس إدارة كفؤة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لمختلف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

كما أن هناك ضرورة ملحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الاصطياد والتصنيع والتصدير السمكي والعمل على زيادة المرأة الساحلية في النشاط الاقتصادي السمكي ودعم الاتحاد التعاوني السمكي في مجال دعم مشاريع صغار الصيادين التقليديين وتطوير نظام ضبط الجودة والتفتيش على المنتجات السمكية.

وتحتل القطاعات الإنتاجية الواعدة كالأسماك أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي اليمني، نظراً لما تتمتع به من مزايا وإمكانيات وفرص استثمارية وتنموية مختلفة.

ويرى خبراء أهمية دعم وتنمية قطاع الأسماك الذي يتسم أداؤه غالباً بالضعف في عملية نموه وإنتاجيته.